

الفصل الثامن

البنوك في مصر

١ — مقدمة :

لم تكن في مصر بنوك بالمعنى الصحيح حتى أوائل النصف الثاني من القرن الماضي ، فكانت أعمال البنوك متروكة للسيارة ، الذين وجدوا في هذا النوع من الأعمال أرباحاً طيبة ، لتعدد أنواع النقود المتداولة حينذاك . وكان المرابون ينتشرون في القرى لإقراض المال لمن هم في حاجة إليه . أما المدن الكبيرة وعلى الأخص الموانئ ، فقد امتازت بأن أقام فيها بعض رجال المال بيوتاً ، عملت على تمويل التجارة الخارجية ، وكان جل رؤوس أموال تلك المؤسسات قداًتي من الخارج ليستثمر في مصر .

ولما كان النظام النقدي المصري في القرن التاسع عشر يسير على قاعدة الذهب ، بما اعتبره الذهب مقياساً للقيمة وواسطة للتبادل ، ولما كان الحصول الرئيسي في مصر هو القطن ، فقد كان تمويله يتطلب قدراً كبيراً من الجنيحات الذهبية كل عام ، تتناقلها الأيدي من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر . ولما كان الذهب يستورد من الخارج ليوضع بين أيدي التجار ، فيقدمه هؤلاء كضامن لأصحاب الأخطان ، الذين يقدمون بعضه إلى الحكومة علي شكل

ضرائب ، وبعضه الآخر ثمنا لما يحصلون عليه من سلع وخدمات ، وأخيراً تنتهى دورة الذهب إلى البنوك التي تصدره إلى الخارج .

وفي عام ١٨٥٦ أنشئ أول بنك في مصر وسمى « بنك مصر Bank of Egypt » وكان مركزه الرئيسى فى لندن وفرعه الهام فى الإسكندرية مع فرع آخر فى القاهرة ، وتراوح رأس ماله بين نصف مليون ومليون جنيه استرلينى وإن كان رأس ماله المدفوع قد بلغ ربع مليون جنيه استرلينى غطى بالكامل فى لندن . وقد أنشئ ذلك البنك لترويج التجارة بين مصر وأجارترا ولكنه تعامل مع الحكومة معاملات واسعة النطاق ، لأنه كان يشتري أذونات الخزانة التي أصدرتها الحكومة بكية وافرة فى ذلك الحين ، إيفاء لتعهداتها والتزاماتها

وقد انشئت بعد ذلك بنوك أخرى لشراء أذونات الخزانة ولكن بعضها انتهى وزالت معاملها وبعضها الآخر ظل قائما حتى الآن أو مندمجا فى بنوك أخرى . فمثلا أنشئ « البنك الإنجليزى المصرى » عام ١٨٦٤ متخذاً له مركزاً رئيسياً فى مدينة لندن ، ولكنه ضم بين جوانحه بعض الفرنسيين فى مجلس الإدارة وفى الجمعية العمومية ، وكان رأس ماله الإسمى مليونين من الجنيهات الإسترلينية ، ورأس ماله المدفوع نصف مليون من الجنيهات . وقد اتخذ لنفسه إسمًا جديدًا ، ثم عاد إلى اسمه الأول ، إلى أن اندمج مع بنوك أخرى فى سنة ١٩٢٥ ليكون « بنك باركليس للمعاملات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج » . كما أنشئ فى تركيا « البنك الإمبراطورى العثمانى » عام ١٨٦٣ بإدارة من الإنجليز والفرنسيين وافتتح فرعاً فى كل من باريس ولندن ، ولما كانت العلاقات السياسية بين مصر وتركيا فى ذلك الوقت ، علاقات طيبة ، فقد اتسعت أعمال ذلك البنك وأصبح له نشاط كبير وعلى الأخص فى

بدء حياته حينما توثقت صلته بالحكومة ، وبعد ذلك اتسعت عملياته المصرفية وكثر عملاؤه وامتد نشاطه إلى الميدان الزراعى ، ثم تغير اسمه عام ١٩٢٥ فأطلق عليه « البنك العثمانى » .

وفى عام ١٨٩٣ أيضاً تأسس بنك آخر فى فرنسا هو « بنك كريدى ليونيه » وافتتح فرعاً له بالإسكندرية سنة ١٨٧٤ ، وفرعين آخرين بعد ذلك فى القاهرة وبورسعيد فى العامين التاليين . وقد ازداد نشاط ذلك البنك فى العمليات المصرفية وفى تمويل محصول القطن ، واغتنم فرصة اقتراض الحكومة المصرية ، فشجع عملاءه على استثمار أموالهم فى قروضها وفى سنداتهما حتى ثبتت أقدام ذلك البنك فى مصر .

كما أنشئ أيضاً البنك العقارى المصرى عام ١٨٨٠ برأس مال فرنسى وفى عام ١٨٩٨ أنشأ البنك الأهلى المصرى جماعة من المالىين الإنجليز برئاسة السير ارنت كاسل وانضم إليهم بعض المصريين .

وهكذا أخذت تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتستفيد من ارتفاع سعر الفائدة فيها ولتجنب انخفاض سعر الفائدة فى أوروبا فى ذلك الحين . والحق أن مصر كانت فى حاجة إلى تلك الأموال لكى يزيد النشاط الإقتصادى ولكن غالبية تلك البنوك كانت قد أنشئت فى بلاد أجنبية ، وكانت تدبر دفعة تلك المعارف من بلادها .

٢ — البنوك فى بداية القرن العشرين :

زاد تدفق رؤوس الأموال الاجنبية إلى مصر ، فأنشئت شركات متعددة وعاد بنك الكتتوار الأهلى الباريسى إلى مزاولة أعماله فى مصر بعد أن كان

قد أغلق الفرع الذى افتتحه فى الإسكندرية عام ١٨٦٩ ثم انشئت بنوك أخرى كثيرة مثل بنك الأراضى المصرى وشركة الرهن العقارى وبنك الرهونات وازدادت الأموال التى أتت من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان وبلجيكا وألمانيا ، فقدمت البنوك قروضها للمضاربين والسامسة والتجار ، حتى إذا أفلس بعض شركات السكك الحديدية فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٧ ، انتشر الذعر إلى أوروبا فامتنعت بنوكها عن تقديم الأموال إلى فروعها فى مصر فواجه بنك الحصرم والتوفير الإيطالى صعوبات كثيرة ، فأودع دفاتره فى ذلك العام ، وشلت حركة الإئتمان ، ووقعت أزمة عانت مساوئها بنوك وشركات كثيرة .

ولما كان للإئتمان الزراعى أهميته الخاصة فى مصر ، فقد خصصت الدولة فى سنة ١٨٩٦ مبالغ لإقراض صغار المزارعين ، فلما أنشئ البنك الأهلى قام بهذه المهمة ورأى ضرورة إنشاء مؤسسة خاصة بالسلعيات الزراعية فتأسس «البنك الزراعى المصرى» عام ١٩٠٢ تحت رعاية الحكومة المصرية والبنك الأهلى ، برأس مال قدره ١٢٥٠.٠٠٠ جنيه إسترلينى ، ساهم البنك الأهلى من ذلك بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه إسترلينى ، وكان القصد من إنشاء هذا البنك تقديم المساعدات لمن يملكون خمسة أفدنة أو أقل من المزارعين . ولما صاحب التوفيق البنك الزراعى ، زيد رأس ماله إلى ٣٧٤.٠٠٠ جنيه إسترلينى ، ولما حل عام ١٩١١ — ١٩١٢ حلت معه فترة من فترات الكساد وأرادت الحكومة أن تحمى صغار الملاك ، فأصدرت قانون الخمسة أفدنة الذى قضى بعدم جواز الحجز على الملكيات التى لا تتجاوز خمسة أفدنة دون أن يكون للقانون أثر رجعى ، أى بالنسبة للديون التى تعقد بعد صدور هذا القانون .

عندئذ لم يستطع صغار الملاك أن يقدموا الضمانات اللازمة للحصول على ما يريدون من القروض التي كان يقدمها لهم البنك الزراعى ، مما تضاعفت معه عملياته ، وما انتهى إلى تصفية أمواله فى يناير سنة ١٩٣٩

٣ — البنوك بعد الحرب العالمية الأولى

لم تكبد الحرب الأولى تضع أوزارها حتى قام فريق من المصريين بالحركة الوطنية الإستقلالية عام ١٩١٩ ، كما قام فريق آخر بتجه نحو إنشاء الشركات المصرية لكي يتحرر الإقتصاد المصري من تبعيته للإقتصاد الأوربي ، ولكي يعتمد المصريون على رؤوس أموالهم ، فأنشأ بعض رجالات مصر أول بنك مصرى صميم فى إدارته وفى رأس ماله عام ١٩٢٠ هو « بنك مصر » الذى وضع أساسا مكيئا للإقتصاد الصناعى القومى فى مصر ، والذى مهد لبناء الصناعات الحديثة التى أفاد منها الإقتصاد الأهلى أعظم فائدة . والذى حقق للمصريين آمالا طالما تمنها الكثيرون .

رخص بتأسيس بنك مصر فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ من الجنيهات المصرية ، وقد زيد رأس المال إلى مليون من الجنيهات وأهم أغراضه القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات وأوراق مالية وقبول الأمانات والودائع وفتح الحسابات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد . وقد أراد مؤسسو البنك أن يضيفوا عليه لونا مصرىا خالصا فنصت المادة السابعة من قانونه الأساسى على أن « يكون المساهمون مصريين التبعية » كما نصت المادة السادسة على أن تكون الأسهم إسمية وتستخرج من دفاتر قسائم تحفظ بمركز

البنك ، كما يجب أن يكون جميع أعضاء مجلس إدارته من المصريين .
وقد أدى البنك خدمات جليلة لمصر بمباشرته للأعمال المصرفية العادية ،
وتشجيعه المشروعات الاقتصادية التي عادت بالنفع الكبير على البلاد وعلى
المساهمين . وقد زادت ودائع البنك من ٢٠٠.٠٠٠ من الجنيهات المصرية في
بداية أعماله حتى وصلت ٥٤ مليوناً من الجنيهات في نهاية سنة ١٩٤٧

ولعل أهم الأدوار التي قام بها بنك مصر في تاريخنا الحديث أنه شجع
الصناعة عن طريق الشركات الصناعية التي ساهم في إنشائها بفضل الجهودات
الطيبة التي قام بها مؤسسة المغفور له طاعت حرب باشا . فكان هذه المنشأة
المصرفية الوطنية ، لم تعتبر نفسها منشأة تجارية فحسب تستثمر أموالها في أوراق
تجارية أو عمليات مصرفية قصيرة الأجل ، بل إنها جعلت في مقدمة أهدافها
- زيادة على ذلك - أن تقود الحلة في سبيل تصنيع مصر وتنويع أسس
اقتصادها ، بفتح أبواب جديدة للإنتاج الصناعي إلى جوار الإنتاج
الزراعي ، فأنشأت الصناعات الحديثة التي تعتمد إلى حد كبير على الحاصلات
الزراعية ، والتي تتوفر عوامل نجاحها على وجود المادة الخام والقوة العاملة
والسوق المحلية .

ومع أن بنك مصر قد استثمر جزءاً كبيراً نسبياً من أمواله في عمليات
صناعية ، يقتضى تحويلها إلى نقد سائل وقتاً طويلاً نسبياً ، إلا أنه سار في
أعماله بنجاح . حتى إذا أعلنت الحرب العالمية الأولى ، سارع كثير من
المودعين إلى البنك للحصول على أموالهم ، وطالب بأمواله حتى « صندوق
توفير البريد » ، فواجه البنك بعض الصاعب ، وتدخلت الحكومة فأصدرت
قانون رقم ١٩٤١ الخاص بتدخلها لدعم بنك مصر . وقد أدى ذلك

التدخل إلى إنشاء ألف حصة تأسيس لا تحدد لها قيمة ، وتسلم إلى الحكومة على أن تكون ملكاً خاصاً لها في مقابل تدخلها المالى لتعويض البنك . ولكن حالة البنك المالية تحسنت فيما بعد فاشترى حصة التأسيس من الحكومة ورد لها في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ المبالغ الذى سبق أن دفعته وقدره ٤٣٤٧٤٤٣٠ جنيتها وهكذا استردت هذه المؤسسة القومية مكائتها وسارت بفروعها البالغ عددها ٥١ فرعاً في جميع البلاد المصرية نحو التقدم ، ولا تزال حتى اليوم تؤدي خدمات كبيرة في تمويل الصناعة وفي تقليل اعتماد مصر على الزراعة وحدها .

وفي عام ١٩٢٠ أيضاً أنشئ مصرفان آخران هما البنك التجارى المصرى الذى حل محل بنك التسليف الفرنسى المصرى عند تصفيته وكذلك البنك التجارى . وفي سنة ١٩٢٢ تحول بنك ديروما إلى شركة مساهمة باسم بنك ديروما للقطر المصرى وللشرق ، ثم أطلق عليه منذ عام ١٩٢٤ اسم البنك الإيالى المصرى ، كما افتتح فى نفس هذا العام البنك التجارى الإيالى ، فلما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الثانية ، وضع البنكان الأخيران تحت الحراسة فى يونيه سنة ١٩٤٠ وعادوا أعمالهما سنة ١٩٤٨ . وفى سنة ١٩٢٩ أعيد تأسيس البنك البلجيكي طبقاً للقانون المصرى وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم البنك البلجيكي والدولى بمصر .

ولما كانت البنوك المتقدم ذكرها قد ركزت نشاطها فى المدن المصرية الكبيرة فقط ، فقد ظلت الحاجة ماسة إلى إنشاء بنك تمتد فروعها إلى الريف المصرى ، لى يقدم ما يحتاجه صغار المزارعين من قروض . لهذا أنشئ بنك التسليف الزراعى المصرى فى عام ١٩٣٩ تحت رعاية الحكومة المصرية التى اكتتبت فى نصف رأس المال أى فى ٥٠٠٠٠٠ جنيه وترك النصف الآخر

فاكتتبت فيه البنوك وبعض المؤسسات التجارية وقد جعلت الأسهم اسمية أو
حالية أما الأسهم التي اكتتبت فيها الحكومة ، فهي اسمية ومكتوب عليها :
« غير قابل للتداول » كما أن للحكومة ممثلين فيه ، نسبة حصتها في رأس المال .
وقد ضمنت الحكومة للأسهم المكونة لرأس المال الأصلي ربخاً قدره ٥٪
من قيمتها الاسمية ، كما تعهدت بتقديم قروض للبنك لايزيد مجموعها عن
٩ مليون جنيه تؤخذ من احتياطي الدولة . أما أغراض البنك فتتخلص في منح
سلفيات قصيرة الأجل للجمعيات التعاونية واصغار ملاك الأراضي الزراعية
لتمكينهم من الإنفاق على زراعتهم وجمع محاصيل أراضيهم . كما أن البنك
يقدم قروضا لا تزيد مدتها عن عشر سنوات ، لمساعدة الزراع على شراء الآلات
الزراعية والماشية وعلى العمليات الخاصة بإصلاح أراضيهم ، وأخيراً فإن البنك
يحول المنشآت التي تعمل لمصلحة الزراعة ويجرى تحصيل المبالغ المطلوبة له
بطريق الحجز الإداري ، كما أن قانون الخمسة أفدنه لايجوز التمسك به قبل البنك .

وقد ازداد نشاط بنك التسليف أثناء الحرب ، إذ كان يقوم بالشطر الأكبر
من عمليات التموين الخاصة بشراء وتسليم ونقل الغلال والحقيق والأسمدة
والخيش ، محلية كانت أو مستوردة ، وخزنها وتوزيعها ، منفذاً في ذلك تعليمات
الوزارات المختلفة .

وقد قررت الحكومة تحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك للتعاون
وللتسليف الزراعي ، لكي يستطيع أن يمول الجمعيات التعاونية لأنها جمعيات
صغيرة تحتاج إلى المعاونة . لهذا صدر في ٢٣ أغسطس القانون رقم ١٣٩
لسنة ١٩٤٨ . فصرح للحكومة بأن تساهم في هذا البنك الذي سيقوم بالعمليات
المصرفية للجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وبالتسليف لتفقات الزراعة

والخصادولشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضي ، وكذلك بالتسليف على المحصولات وبيع الأسمدة والبزور ومهمات الزراعة . وجعل اشتراك الحكومة المساهمة بما لا يزيد عن قيمة رأس مال البنك على ألا تتجاوز قيمة ماتكتتب به مليون جنيه . كما رخص للحكومة أيضاً أن تضمن للأسهم ربها قدره ٥ ٪ من قيمتها الاسمية ، وأن تقدم قروضاً للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، ويكون لهذه القروض فوائد يعين سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك .

وقد هدف المشرع المصري إلى تحقيق نوع آخر من الخدمات لنوى الملكية الزراعية من صغار الملاك ، الذين يدفعون ضريبة عقارية لا يتجاوز حدها الأعلى ٥٠ جنيه ، ولا يتجاوز الحد الأقصى للسلفة ١٢٠٠ جنيه ، لهذا اتفقت الحكومة مع البنك الزراعى المصرى فى يوليو سنة ١٩٣٢ على أن ينشئ به قسماً خاصاً يسمى قسم التسليف العقارى تقدم له الحكومة كل الأموال اللازمة له ، وتتحمل نتائج استثمارها ، بتلك الأموال فى القروض العقارية ، وتحصل هى على الأرباح . وتركت إدارة ذلك القسم لبنك التسليف الزراعى ، ثم صدر مرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ جعل من القسم المذكور شخصاً معنوياً أطلق عليه البنك الزراعى المصرى ، ولكن ظل مجلس إدارة بنك التسليف مشرفاً على إدارة البنك العقارى .

فلما ارتفعت قيمة الأراضي فى الوقت الحالى ، رأى رفع حد التسليف على الفدان ورفع الحد الأقصى للسلفة ، لىكى يتمكن البنك من تحقيق الأغراض التى أنشئ لها . لذلك صدر مرسوم فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، جعل الحد الأعلى للسلفة على الفدان الواحد ٧٠ جنيهاً بدلاً من خمسين ، على ألا تزيد قيمة السلفة من مجموعها عن ١٥ ألف جنيه .

ولما لاحظت الحكومة أن البنوك التي أنشئت في مصر ، قد اشتغلت في عمليات تجارية أو زراعية - فيما عدا بنك مصر الذي أعطى الصناعة أهمية كبيرة - قامت باتخاذ الاجراءات الخاصة بإنشاء بنك صناعي ، اشتركت بنسبة ٥١ ٪ من رأس ماله واكتتب المؤسسون في ٣٠ ٪ وسيكتتب الأفراد من المصريين في الجزء الباقي . وقد صدر لهذا القرض القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ فرخص للحكومة بأن تنشئ البنك الصناعي لكي يشترك في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ، وفي تقديم السلف الصناعية بضمان عيني أو شخصي ، وفي معاونة خريجي المدارس الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية ، وفي استثمار الفائض من الأموال في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية .

وقد تحرر رأس مال هذا البنك بمبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات ورخص للحكومة أن تضمن الحصة الأسهم ربها قدره ٣٥ ٪ من القيمة الاسمية للسندات التي يصدرها البنك عند استحقاقها ، على ألا يتجاوز ما يصدره منها خمسة أمثال رأس المال ، وأن تضمن كذلك دفع فوائد هذه السندات في مواعيدها على ألا تتجاوز ٣٥ ٪ . كما رخص للحكومة أن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات .

وهكذا أصبحت الحكومة ضامنة للأرباح والفوائد ، ولهذا فستمثل في مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال ، علي أن يعين رئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتدب بقرار من مجلس الوزراء . إنما يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يطلب إعادة النظر في أي قرار يصدره مجلس الإدارة ويرى فيه إضرارا بمصالح البنك ، وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة ثانية بأغلبية خاصة . أما السلف التي تقدم للأفراد

فقد تقرر ألا تزيد عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه ومازاد على ذلك يترك أمر البت فيه
لمجلس الإدارة .

٤ - البنك المركزي في مصر :

يطالب الآن كثيرون من رجال الاقتصاد الحكومة المصرية بأن تسارع
إلى إنشاء بنك مركزي ، يشرف على أحوال الائتمان ، ويصبح بنك البنوك ،
والبنك الذي تودع فيه الدولة أموالها ، والبنك الذي يرسم ويوجه الاقتصادى
القوى بما يضع لبنوك ولسوق النقد من سياسات . وقد طالب بهذا أيضا
رجال البرلمان والمؤلفون والكتاب . والحقيقة أن إيجاد بنك مركزي لمصر
ليس مسألة صعبة ، ولكن الصعوبة تنشأ حينما تفكر الحكومة إما فى إنشاء
بنك جديد ، أو فى تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزي . ولو أن الحكومة
اختارت أحد الأمرين لبقى أمامها مشكلة أخرى تختص بتأميم البنك المركزى
أى جعله ملكا للدولة ، ولما كانت الأفكار قد اتجهت فى بعض الأحيان ،
نحو تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزي وجب علينا أن ندرس أحوال
البنك الأهلى الذى ذكرنا فيما سبق أنه أنشئ بأمر عال فى ٢٥ يونيه سنة
١٨٩٨ ومنح امتياز إصدار أوراق البنكنوت لمدة خمسين عاما بشرط أن
يغطى البنكنوت المصدر بالذهب إلى النصف ، ويضمن النصف الآخر بأوراق
مالية حتى جاء قرار وزارة المالية فى أكتوبر سنة ١٩١٦ فأجاز للبنك أن
يتسامح مؤقتاً فى اتباع نظام التغطية وأن يستخدم أدونات الخزنة البريطانية
بدلا من الذهب لتغطية البنكنوت المصدر ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا .
وقد عينت الأغراض التى أنشئ البنك من أجلها فى نظام البنك الأصلى
وتلخص فى إصدار أوراق تدفع لحاملها ولدى تقديمها ، وتقديم سلفيات

للزراع وعمل قروض وسلفيات للحكومة المصرية والبلديات المنشأة العامة بمصر وإصدار القروض ، والإتجار بالعملة الأجنبية وبالمعادن الثمينة ، وخصم الكمبيالات التي تدفع بمصر وتحمل توقيعين اثنين ولا يجوز ميعاد استحقاقها ستة شهور ، وعلى العموم مباشرة جميع الأعمال المصرفية لحساب الأفراد والشركات أو المؤسسات العامة . والاشتراك في جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية في مصر عدا الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ثابته أو المتصلة بمشروعات أجنبية .

وقد قضى النظام الأساسي للبنك أن يتولى إدارته مجلس مؤلف من اثني عشر عضواً على الأقل أو عشرين عضواً على الأكثر بما في ذلك محافظ البنك ، ثم زيد بعد ذلك الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس إلى ٢٢ ، وجعل مقره في القاهرة على أن يقيم ثلاثة أعضاء في لندن ويؤلفون لجنة خاصة هناك . ولكن حينما أدخلت على نظام البنك بعض التعديلات عند تجديد إمتيازته في سنة ١٩٤٠ ، ألغيت لجنة لندن ، ولكن أجاز أن يكون إثنان من أعضاء مجلس الإدارة مقيمين في الخارج .

وقد كان رأس مال البنك حين إنشائه مليوناً واحداً من الجنيهات الإسترلينية ولكن زيد رأس المال بعد ذلك فوصل إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات الاسترلينية .

وفي ٢ أغسطس عام ١٩١٤ صدر أمر عال بوقف دفع قيمة أوراق البنسكنوت بالذهب وباعتادها نقداً قانونياً ، وقد كان هذا الأمر عملاً مؤقتاً ولكنه ظل سارياً حتى اليوم ، وفي ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ ورد إلى مجلس إدارة البنك إخطار من بنك إنجلترا بعدم رصد كميات من الذهب في

المستقبل دون موافقة الخزانة البريطانية فكتب محافظ البنك إلى وزير المالية باستحالة الحصول على الذهب في لندن فوافق المستشار المالي على أن يكون الإصدار مضمونا بأذونات الخزينة البريطانية بدلا من الذهب ، ونشر إعلان عن ذلك في الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ ، ثم مر العالم بحربين عالميتين ترا كمت بعدهما أرصدة إسترلينية كبيرة لمصر ، مما أدى بالحكومة وبالاقتصاديين إلى الحد من أحوال طريقة الإصدار التي كانت تسمح بزيادة تلك الأرصدة ، كما شرحنا ذلك آنفا . عندئذ وجد البرلمان والحكومة الفرصة السانحة لبحث أحوال البنك الأهلي من جديد ، فصدر قانون ١ أغسطس سنة ١٩٤٠ رقم ٦٦ بمد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري لمدة أربعين سنة . ولكن هذا القانون أعطى البنك حقا جديدا بلا مقابل ، ولم يقدمه خطوة نحو فكرة التحويل إلى البنك المركزي ، ثم جاءت المفاوضات الخاصة بالأرصدة الاسترلينية بين مصر وإنجلترا . وقررت الحكومة البريطانية تجميد الجانب الأكبر من تلك الأرصدة ، مما أصبحت معه الأذونات المقومة بالاسترليني والتي تغطي أوراق البنكنوت ، غير صالحة لأنها لم تصبح قابلة للتحويل وهنا تقدمت الحكومة إلى البرلمان في مايو سنة ١٩٤٨ وطلبت الترخيص لها في إصدار أذونات عن الخزانة المصرية بمبلغ ٥٠ مليونا من الجنيهات لتحويل محصول القطن مع استمرار الاحتفاظ بأذونات الخزانة البريطانية المودعة كغطاء للبنكنوت المتداول عند العمل بالقانون الجديد ، على أن تغطي أية زيادة مقبلة في الإصدار بأذونات علي الخزانة المصرية أو بسندات أخرى . وقد أقر البرلمان مشروع القانون مع تعديلات طفيفة ، وبهذا ألغى النظام الذي كان قائما منذ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وذلك بالنسبة إلى أية زيادة مقبلة في الإصدار . وقد

ذكر سعادة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي في الجمعية العامة لمساهمي البنك يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ « أن قيمة السندات المصرية في الغطاء بلغت ٣٥٠٠٠٠٠ ر. ٣٥٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أي ٢١٧٥٪ من مجموع الغطاء بعد أن كان مقدارها ١١ مليوناً في أول يولييه سنة ١٩٤٨ أي ٧٧٥٪ من الغطاء ». وهكذا بدأت مصر في عهد جديد ألغى فيه النظام الذي أدخل في خلال الحرب العالمية الأولى وبدأت مصر في الاعتماد على غطاء يتكون جزء كبير منه الآن من سندات الحكومة المصرية .

وقد قدمت داخل البرلمان وخارجه مشروعات ترمى إلى تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي واتفقت تلك المشروعات تقريباً على أن تصبح الحكومة مالكة لغالبية أسهم البنك المركزي أي أن يصبح البنك المركزي الجديد شبه حكومي أو نصف مؤمن . ونحن لانرى مانعا من أن يحول البنك الأهلي إلى بنك مركزي ، لأن الحكومة تودع فيه أموالها ، وتغطيه ثم تجدد له امتياز إصدار البنكنوت لمدة أربعين سنة أخرى ابتداء من عام ١٩٤٨ ، ثم إن البنوك من ناحية أخرى تضع أرصدة دائنة في ذلك البنك حتى أصبح البنك بمثابة بنك البنوك لها ، وأخيراً فإن البنك الأهلي قد سار في السنين الماضية على أنظمة مصرفية وعرف أحوال الإصدار ، ولم يبق إلا أن يعطى الإشراف على وسائل الائتمان .

ولكننا نشترط لتحويل البنك الأهلي أن يزداد رأس ماله بحيث تكون غالبية أسهمه في أيدي المصريين وأن تتمصر إدارته بالتدريج ، وأن ينقسم البنك إلى قسمين قسم يحتفظ بفروع البنك الأهلي كما هي ويدير عملياتها المصرفية والتجارية حتى لا تحرم البلاد من تلك المؤسسات . وقسم آخر يصبح هو البنك المركزي .

أما فكرة التأمين فنعارضها لأنها إن بدت حسنة فهي ليست أحسن السياسات التي يصح أن تتبع في مصر ، وعلى الأخص في هذه المسائل الدقيقة الشديدة الحساسية الخاصة بالبنك المركزي ، ونبنى أسباب معارضتنا للتأمين على ما يأتي : —

أولاً : لا نستطيع أن نسلم أنه لمجرد أن بريطانيا العظمى مثلاً قد أتمت بنكها المركزي ، فقد وجب علينا أيضاً أن ننسج على منوالها ، وأن نتبعها في كل ما تتخذه من قرارات خاصة باقتصادها القومي . ومع ذلك فإن الباحث لأحوال بنك إنجلترا قبل التأمين وبعده ، سيجد أن البنك لم يتغير فيه إلا انتقال ملكية الأسهم للدولة ، وحصول هذه الأخيرة على الأرباح . أما سياسة البنك وسلطاته ووظائفه وطريقة إصدار البنكنوت عنده ووسائل مراقبته للائتمان ، فكلها أمور لم تمس ، حتى أن الإقتصاديين من الإنجليز أنفسهم يكتبون اليوم في مؤلفاتهم أن التغيير الذي طرأ على البنك يكاد يكون تغييراً شكلياً ، إذ لا يزال مجلس إدارة البنك مستمتعاً بما كان لديه من استقلال في الماضي ، ولا يزال البنك يسير على خطة التعاون مع الدولة كما كان يفعل ذلك من قبل . ومع هذا كله فإن كثيراً من الإنجليز لم يوافقوا على خطة التأمين لاعتقادهم أن الحكومة ليست أصلح السلطات في إدارة المسائل المالية والنقدية الشديدة الحساسية ، بل إنهم مع ما وصل إليه نظام حكومتهم من كفاءة ، وقدرة على الإدارة وسرعة في إنجاز الأعمال ، يسخرون كثيراً من أعمال الحكومة ، ويهتمونها باتباع نظام البيروقراطية . أي نظام المركزية الحكومية ، الذي تتركز فيه السلطة بيد عدد قليل من الأفراد ، لا ينجزون الأعمال إلا بعد أمد طويل .

ثانياً — أن تأمين بنك إنجلترا ليس إلا جزءاً من سياسة مرسومة وضعتها الحكومة الاشتراكية هناك ، وتستطيع الحكومة هنا أن تأخذ من محاسن

الاشتراكية الشيء الكثير عن طريق رفع مستوى المعيشة وتقليل الفروق الشاسعة بين دخول الأفراد ، دون أن يكون من الحتم عليها أن تؤمم البنك المركزي ، وإلا اقتضاها الواجب أن تؤمم هي أيضا عناصر الانتاج الأخرى ، كالاراضى الزراعية والصناعات الكبرى وغيرها ، وهذا مالا يتفق ومصلحة هذه البلاد وهى فى بدء نهضة صناعية لا يمكن أن تقوم إلا فى ظل نظام فردى حر ، يسمح للملكات الاجتهاد والتفنى والابتكار أن تنشط وتعمل ، فى بناء نظام اقتصادى جديد ، يحقق الرفاهية للجميع ويعمل على رفع مستوى الدخل الأهلى النقدى فى الجماعة .

ثالثا - أن تلك الدول المتقدمة ، والى أمت بنوكها المركزية ، قد أحاطت بنوكها بهالة من أساطين المال والفكر الاقتصادى المتكسر المجدد ، ممن لا يستطيع أن نضمن حرية تصرفهم لو كان البنك ملكا للحكومة ، وهذا مع افتراض وجود عدد كبير من هذا الطراز فى مصر الآن ، وحتى لو وقفنا إلى إيجاد عدد كاف من الخبراء المتضلعين فى هذه الشؤون للإشراف على إدارة البنك المركزى ، فإن المسائل المالية والنقدية ، تحتاج إلى خبرة ودربة ومرونة وممران ، وهى صفات قد لا توجد فى الكثيرين الذين يتفقهون فى النظريات ويتعمقون فى البحث دون أن تسمح لهم الظروف باختيار النظريات التى يعتنقونها ويؤمنون بها .

رابعا - إن أخشى ما نخشاه لو تأمم البنك المركزى ، وأصبح مصلحة تابعة لوزارة المالية ، أن تتدخل فى تعيين رجاله إن عاجلا أو آجلا ، الطرق العتيقة البالية الخاصة بالوساطة وغيرها ، فيختار رجال السلطات العامة لهذه المؤسسة الهامة رجالا قد لا تميزهم كفاءاتهم ، مما يؤثر تأثيراً سيئاً على أحوال البنك .

خامسا - وزيادة على ذلك ، فإن وجود بنك مركزى مستقل ، تشرف عليه الدولة من بعد ، وتضع له القوانين التي تضمن بها معاونته لها وتعاونها معه ، هو أمر هام تفضله دول كثيرة ، فتسن القوانين التي تقيد بها البنك المركزى فى عملية إصدار أوراق البنكنوت مثلا ، ثم هى تسن قوانين أخرى تعطى البنك حقوقا فى كثير من الأحيان ، حتى لا يتبادى فى إقراض الحكومة ، وبذلك يطمئن المشرع على أن الحكومة - مع مالها من سيادة على البنك المركزى - لها عنده حدودا لا تستطيع أن تتخطاها إلا بتشريع جديد ، وبذلك يؤمن عدم الإسراف فى اتباع سياسة نقدية قد تشط فى اتجاهاتها فتؤدى إلى تضخم نقدى وييل .

وخلاصة القول " إن السياسة التي تتبعها دولة من الدول لتحسين اقتصادها القومى . قد لا تكون هى أحسن السياسات التي تختارها للاقتصاد المصرى وكل ما علينا هو أن نعمل على تمصير رأس مال البنك الأهلى ، وتمصير إدارته قبل أن نحوله إلى بنك مركزى .

وعلى أية حال فإن النظام المصرفى فى مصر يحتاج إلى إصلاح كبير ، ولن يتم ذلك الإصلاح إلا إذا أنشئ بنك مركزى يساعد على تكوين سوق للنقد وتوجيه المنشآت المالية والتجارية والصناعية والزراعية نحو الأهداف التي تحقق المصلحة العامة .

مؤلفات

الاستاذ وهيب مسي

- ١ - محاضرات في الاحصاءات الاقتصادية « نقد »
- ٢ - اقتصاديات السكون والحركة « نقد »
- ٣ - مقدمة علم الاقتصاد : القيمة والتوزيع
بالاشتراك مع الدكتور عبد المنعم البيه
- ٤ - نظرية النقود والائتمان
بالاشتراك مع حضرة الدكتور أحمد نظمي عبد الحميد
- ٥ - أصول النقود
« تحت الطبع » : يظهر في نوفمبر سنة ١٩٤٩
- ٦ - بين الاشتراكية والرأسمالية
« تحت الطبع » يظهر في إبريل سنة ١٩٤٩
- ٧ - البنك المركزي
« تحت الطبع » يظهر في مايو سنة ١٩٤٩

مؤلفات

المكتوب عبد المنعم البهي

١ - مقدمة علم الاقتصاد : القيمة والتوزيع
بالاشتراك مع الأستاذ وهيب مسيحه

٢ - اقتصاديات البنوك

مطبوعات

قسم الاقتصاد كلية التجارة

مشكلة الدولار :

الأستاذ أحمد حسني أحمد المعيد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة
راجعته وقدم له الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد السياسي

«تحت الطبع»